

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي تتميز بالغموض ، لاسيما فيما يتعلق المقطع الثاني من المصطلح ؛ أي "الانتقالية" إذ سنعمل على تفكيك المصطلحين والتطرق لهما بالشرح والتعرف على كل مصطلح في تحت عنوان المفهوم والنظريات المفسرة للعدالة الانتقالية ، و في هذا المبحث انقسم الى المطلب الاول الذي سنعالج فيه العدالة والمصطلحات اللغوية لها والمطلب الثاني الإسهامات التنظيرية للعدالة الانتقالية .

المبحث الثاني تطرقنا لنشأة العدالة الانتقالية وأهدافها كانت دراستنا في هذا المبحث على مطلبين بداية بالنشأة التي مرت على ثلاثة مراحل والمطلب الثاني أهداف العدالة الانتقالية .

أما المبحث الثالث فهو محور هذه الدراسة لأنه سنطبقه على المباحث الأخرى وموضوع هذا المبحث ادوات و استراتيجيات العدالة الانتقالية وقد قُسم المبحث الى ثلاثة مطالب المطلب الاول الادوات القانونية ومن ضمن عناصره التي تطرق اليها الباحث (الملاحقات والدعاوي القضائية، جبر الضرر والتعويضات) .

والمطلب الثاني الأدوات السياسية و التي تم التطرق الى عناصرها (اصلاح المؤسسات ، انشاء لجان وهيئات الحقيقة)

وأخيرا المطلب الثالث الأدوات الاجتماعية وتطرق الباحث من خلاله (النوع الاجتماعي ، احياء الذاكرة وبناء النصب التذكارية).

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

المبحث الأول: المفهوم و النظريات المفسرة للعدالة الانتقالية

المطلب الأول: العدالة في اللغة والاصطلاح

أ- التعريف اللغوي:

العدالة في اللغة هي ضد الجور و الظلم قال عدل عليه في القضية فهو عادل⁽¹⁾ وبسط الوالي عدله ومعدّلته - بكسر الدال وفتحها -، وفلان من أهل المعدلة - بفتح الدال -، أي: من أهل العدل، ورجل عدل، أي: رضا ومقنع في الشهادة.

ومن التعريفات اللغوية للعدل هو "العدل الحكم بالاستواء: ويقال للشيء يساوي الشيء : هو عدله. والمشارك يعدل بربه، كأنه يسوي به تعالى غيره، وعدل الموازين والمكاييل: سواها، وعدلت فلاناً بفلان إذا سويت بينهما والعدل قيمة الشيء وفداؤه قال الله تعالى : ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾⁽²⁾ أي فدية، وكل ذلك من المعادلة، وهي المساواة ، والعدل: ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو نقيض الجور. نقول: عدل في رعيته، ويوم معتدل، إذا تساوى حالاً حره وبرده. وكذلك في الشيء المأكول. ويقال عدلته حتى اعتدل، أي أقمته حتى استقام واستوى"⁽³⁾.

والعدالة: "وصف بالمصدر معناه ذو عدل، قال تعالى: {وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ}⁽⁴⁾ ويقال: رجل عدل ورجلان عدل، ورجال عدل، وامرأة عدل، ونسوة عدل، كل ذلك على معنى رجال ذوو عدل، ونسوة ذوات عدل، فهو لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، فإن رأيته مجموعاً، أو مثنى أو مؤنثاً، فعلى أنه قد أجرى مجرى الوصف الذي ليس بمصدر، وتعديل الشيء تقويمه، يقال عدلته فاعتدل، أي قومته فاستقام"⁽⁵⁾، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾⁽⁶⁾ ومنه قوله تعالى أيضاً: "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا"⁽⁷⁾

¹ ابن منظور، "لسان العرب"، المجلد الثامن، بيروت، دار صابر، 2005، ص250

² البقرة / 123.

³ محمد أحمد عبد الغني، "العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر"، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية، 2004، ص58

⁴ سورة الطلاق. 02.

⁵ عماد السيد الشربيني، "عدالة الصحابة رضي الله عنهم"، مصر، مدارس الحديث و علومه، 2005 ص 2

⁵ سورة النحل 90.

⁷ سورة البقرة 143

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

وهكذا فقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة تدعو إلى العدل وتحث على الصدق في القول والنهي عن الكذب ووعد لمن يحرف كلام الله سبحانه وتعالى .

من هذه التعاريف اللغوية يتبين أن معنى العدالة في اللغة هو الاستقامة ، والعدل هو المتوسط في الأمور من غير إفراط في طرفي الزيادة والنقصان ، أي عدلاً فالوسط والعدل بمعنى واحد ، و من معنى لفظ العدالة " في نظريات لنجد أنه يقع في حقول دلالية متقاطعة مثل التساوي، والمعاملة بالمثل، والملاءمة، والاستقامة، وغيرها من الدالات التي يتضمنها اللفظ العربي فلفظ "عادل" بالعربية معناه ناظر أو شابه ، وهو يعني أيضاً وازن الشيء أي صححه وجعله مستقيماً"⁽¹⁾.

وهناك مصطلحات أخرى مشابهة لمصطلح العدل ونذكر منها القسط ، الانصاف ، و نتعرض لهما بالشرح⁽²⁾:

القسط : هو العدل البين الظاهر، ومنه سمي المكيال قسطاً، والميزان قسطاً؛ لأنه يصور لك العدل في الوزن حتى تراه ظاهراً، وقد يكون من العدل ما يخفى، ولهذا قلنا: إن القسط هو النصيب الذي بينت وجوهه، وتقسط القوم الشيء تقاسموا بالقسط. الإنصاف : إعطاء النصف، والعدل يكون في ذلك وفي غيره، ألا ترى أن السارق إذا قُطع قيل: إنه عدل عليه. ولا يقال: إنه أنصف، وأصل الإنصاف أن تعطيه نصف الشيء، وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان، وربما قيل: أطلب منك النصف. كما يقال: أطلب منك الإنصاف. ثم استعمل في غير ذلك مما ذكرناه، ويقال: أنصف الشيء. إذا بلغ نصف نفسه، ونصف غيره إذا بلغ نصفه.

ب - التعريف الاصطلاحي:

اما اصطلاحاً وهي " وإن تنوعت عباراتها إلا أنها ترجع إلى معنى واحد وهو أن العدالة ملكة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ولا تتحقق للإنسان إلا بفعل المأمور وترك المنهي وأن يبعد عما يخل بالمروءة، وأيضاً: لا تتحقق إلا بالإسلام، والبلوغ، والعقل، والسلامة من الفسق"⁽³⁾.

¹ عزمي بشارة ، " مداخلة بشأن العدالة". قطر ، المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات، 2013 ، ص 3

² علوي السقاف ، الدرر السنية ، من الموقع الالكتروني : <http://www.dorar.net/enc/aqadia/3751>

³ علوي السقاف ، مرجع سابق ، (الموقع الالكتروني).

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

قول الجرجاني: هي الاستقامة على طريق الحق والبعد عما هو محذور، ورجحان العقل على الهوى

قول أبو البقاء: «هي الاستقامة على طريق الحق بالاختبار عما هو محذور ديانة، وقال المقدسي: العدالة هي استواء أحواله في دينه واعتدال أقواله وأفعاله وهو أن لا يرتكب كبيرة ولا يداوم على صغيرة⁽¹⁾

وقال ابن خلدون: "العدالة هي وظيفة دينية تابعة للقضاء ومن مواد تصريفه وحقيقة هذه الوظيفة، القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم... وشروطها الإنصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح... وصار مدلول هذه اللفظة مشتركاً بين هذه الوظيفة... وبين العدالة الشرعية التي هي أخت الجرح وقد يتواردان ويفترقان"⁽²⁾

أما الانتقال " فيعني المرور و التحول من حالة معينة أو من مكان معين إلى حلة أو مرحلة أو مكان آخر ، وتعتبر عملية التحول كفترة انتقالية بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي قائم و تأسيس نظام سياسي لاحق"⁽³⁾.

¹ محمد أحمد عبد الغني ، مرجع سابق ، ص 68

² ابن خلدون ، "مقدمة بن خلدون" ، ط 9، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 2006، ص 195

³ مزغيش فايزة ، التحول الديمقراطي في الجزائر ، مذكرة تخرج ماستر في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2014 ، ص

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

المطلب الثاني : الاسهامات النظرية العدالة الانتقالية

أ- تعريف العدالة الانتقالية:

أفرزت التجارب العديدة للعدالة الانتقالية تعريفات مختلفة لهذا المفهوم، و لضمان معنى و فهم موحد سنعتمد صلب هذا التقرير التعريف الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع"، المقدم إلى مجلس الأمن، الذي جاء به:

وأما مصطلح العدالة الانتقالية "Transitional justice" * فقد عرفه المركز الدولي للعدالة الانتقالية* نوعاً "خاصاً" من العدالة ، إنما هي مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع وقمع الدولة. ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة وتعويض الضحايا، تقدم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق هؤلاء الضحايا وتشجع الثقة المدنية، وتقوي سيادة القانون والديمقراطية.

يشمل مفهوم "العدالة الانتقالية " ... كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقاً) ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانهما معاً⁽¹⁾، هذا تعريف العدالة الانتقالية قدمته الامم المتحدة .

* يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية (منظمة دولية غير حكومية متخصصة في مجال العدالة الانتقالية ومعالجة إرث الماضي) على مساعدة الدول التي تسعى إلى تحقيق المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان و الفضاءات الجماعية والفردية الماضية ، وقد نشأت فكرة المركز الدولي للعدالة الانتقالية أثناء اجتماع لبحث استراتيجية العدالة الانتقالية في إبريل 2000 ، حيث تجمع أكثر من أربعة وعشرين مشاركاً، من بينهم خبراء القانون، ودعاة حقوق الإنسان، والنشطاء في هذا المجال، لبحث سبل المساهمة في تحقيق العدالة الانتقالية ، وأعرب المشاركون عن تأييد واسع لإنشاء منظمة جديدة تركز على العدالة الانتقالية ، وفيما بعد تم وضع خطة لإنشاء هذه المنظمة. وتلقت خطتهم الأولية المقترحة، ومدتها خمس سنوات، دعماً مالياً من مؤسسة فورد، و مؤسسة جون د. و غيرها .

فتح المركز أبوابه رسمياً في نيويورك في 01 مارس 2011. وخلال فترة ستة أشهر بات المركز يعمل في أكثر من 12 بلداً وكانت المزيد من طلبات المساعدة تتوالى. إلى جنوب أفريقيا حيث أسس مكتب كايب تاون. وتبع ذلك فتح المكاتب في بروكسل وجنيف في العام 2005. ولدى المركز الدولي حالياً مكاتب في: نيويورك، وبيروت، وبوغوتا، وبروكسل، وكييتاون، وجنيف، وجاكارتا، وكامبالا، ومونروفيا، ونairobi والنيبال

¹ احمد شوقي بنوب، تقرير حول المسار المفضي إلى وضع مشروع العدالة الانتقالية في تونس . تونس، 2013، ص

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

و تختلف العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية في كونها تعنى بالفترات الانتقالية مثل "الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح أو حرب أهلية إلى حالة السلم و الانتقال الديمقراطي أو من حالة الانهيار القانوني إلى إعادة بنائه بالترافق مع إعادة بناء الدولة أو الانتقال من حكم تسلطي دكتاتوري إلى حالة الانفراج السياسي و الانتقال الديمقراطي...و كل هذه المراحل تواكبها في العادة بعض الاجراءات الإصلاحية الضرورية و سعي لجبر الضرر لدى ضحايا الانتهاكات الخطيرة و خصوصا ذات الابعاد الجماعية"⁽¹⁾.

و يؤخذ من هذه التعريفات و غيرها أن العدالة الانتقالية هي آلية استثنائية و وقتية للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء فترة نزاعات او في نظام استبدادي لمعرفة الحقيقة وتحديد المسؤوليات ثم المصالحة الوطنية⁽²⁾.

وعرفها فاضل الطياشي: العدالة الانتقالية هي جانب المحاسبة للمسؤولين في النظام السابق عنى انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات العدالة الاجتماعية والجهوية والمساواة لا يجب أن يكون عبارة عن انتقام أو تشفي فوري بل يجب أن يأخذ بعض الوقت بما يسمح بتهذئة الخواطر و ببرودة الدماء و بلملمة الجراح أولا، و ثانيا بتتظيم محاكمات عادلة تأخذ ما يلزمها من الوقت ، وبالتالي فان الدعوة التي نلاحظها بين الحين والآخر حول ضرورة استحداثات نسق المحاسبة في أقرب وقت للمسؤولين عن انتهاكات الماضي لا تتماشى ومبادئ العدالة الانتقالية التي تتطلب حيزا زمنيا معينا⁽³⁾.

و يعرف أ. نجيم مزيان العدالة الانتقالية هي استجابة للانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان ، لتحقيق الاعتراف الواجب لما كابده الضحايا من انتهاكات وتعزيز إمكانية تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية ، وليست العدالة الانتقالية شكلا خاص من أشكال العدالة، بل هي تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض

¹ عبد الحسين شعبان ،العدالة الانتقالية: حلقة نقاشية مع مجموعة من الاساتذة . دار المستقبل العربي، العدد 2013، 413، ص 4

² أحمددي عبدالله ،العدالة الانتقالية، من الموقع الالكتروني

<http://maitreahmadiarticles.blogspot.com/2012/09/blog-post.html> يوم 022016/14 على الساعة 15.10

³ فاضل الطياشي، العدالة الانتقالية ، من الموقع الالكتروني : <http://www.turess.com/alchourouk/188582#>.

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

مرحلة من التحولات في أعقاب حقبة من تفشي انتهاك حقوق الإنسان، وفي بعض الأحيان تحدث على حين غرة، وفي أحيان أخرى قد تجري على مدى عقود طويلة⁽¹⁾. ويعرف أ. محمد عزالعدالة الانتقالية "على أنها مصطلح يطلق على مجموعة الإجراءات والآليات التي تطبق في المجتمعات التي تمر بفترات انتقالية - في أعقاب الحروب الأهلية أو الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة سلم، أو الانتقال من حكم سياسي استبدادي إلى حكم ديمقراطي، أو التحرر من إحتلال أجنبي بإستعادة أو تأسيس حكم وطني - بهدف مواجهة إرث إنتهاكات حقوق الإنسان قبل وأثناء التغيير، وإعطاء الحقوق للضحايا وتعويضهم - سواء مادياً أو معنوياً- ومحاسبة مرتكبي الجرائم، من أجل الوصول بالمجتمع إلى حالة الاستقرار، ويشمل مفهوم العدالة الانتقالية أيضاً المصالحة الوطنية بين الأطراف المختلفة حتى يمكن إعادة بناء الدولة على أساس سيادة القانون وإحترام التعددية وقيم الديمقراطية"⁽²⁾.

ب- ارتباط مفهوم العدالة الانتقالية بمفاهيم أخرى:

و يرتبط مفهوم العدالة الانتقالية عند "مارك فريمان و بريسيلا هابنر"⁽³⁾ ومفهوم المصالحة فلا تعتبر مصطلحاً حديث الظهور، حيث يضرب المصطلح بجذوره إلى العصور القديمة لاسيما عصر صدر الإسلام وما تم من مصالحات بين المسلمين والكفار كصلح الحديبية على سبيل المثال، كذلك وجد نوعاً من المصالحة في تراثنا القديم كالإحتكام إلى المجالس العرفية في فض النزاعات وإنهاء الخصومات بين المتنازعين و التي تعرف بـ (مجالس العرب) أو (قعدة العرب). وعن المصالحة الوطنية فيعتبر الزعيم الفرنسي شارل ديغول أول من استخدم تعبير المصالحة الوطنية في خطابه الشهير حول وحدة فرنسا، ثم استخدمه من بعده على التوالي كل من الرئيسين جورج بومبيدو وفرانسوا ميتران، وتعرف المصالحة الوطنية بأنها

¹ نجيم مزيان، مقاربات العدالة الانتقالية، 2012، من الموقع الإلكتروني: <http://www.ariffino.net/chronique-nador>

² محمد عز، "العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية في المجتمع المصري: رؤية نظرية ومنهجية". مجلة الحوار المتمدن، العدد 4795، العراق، سنة 2015، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=461075>

³ هما خبيران بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية بنيويورك وللتواصل معهم mfreeman@ictj.org أو phayner@ictj.org.

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

صيغة للتفاهم بين أبناء الوطن الواحد للوصول إلى برنامج متفق عليه لإنقاذ الوطن من أزيمته ووضعه على الطريق الصحيح، أوهي شكل من أشكال التوافق السياسي والتفاعل بين الأحزاب المختلفة والزعماء لإنشاء مناخ يسمح بالتفاعل الطبيعي بين القوى السياسية والطبقات الإجتماعية⁽¹⁾.

وإذا كان تعريفا العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية تعريفين منفصلين على هذا النحو السالف ذكره، إلا أنهما في الحقيقة مصطلحان وثيقان الارتباط، حيث تعد العدالة الانتقالية جزءاً من مشروع المصالحة الوطنية وأساس من أسسه، وتعتبر المصالحة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف يُسعى من أجل تحقيقه- ووسيلة -لتحقيق هدف- في آن واحد، ومن ثم فإن الحديث عن أحدهما دون الآخر أمر لا جدوى منه، حيث يترتب على العدالة الإنتقالية مصالحة بين الأطراف المتنازعة بحيث يمضون معاً الى الأمام في بناء مستقبل أوطانهم، وتتطلب المصالحة تحقيق العدالة فلا يمكن أن تكون هناك مصالحة دون إرضاء للطرف المتضرر(الضحايا) وإعتراف من جانب الجناة⁽²⁾.

من هنا جاء هذا المفهوم بشقيّه عند كمال الجزولي⁽³⁾: ردّ الحقوق والمصالحة، ليستهدف، قولاً واحداً، تصفية تركة الماضي، بما يمهدّ مداخل سالكة نحو المستقبل، وفق فهم مانديلا الصائب لـ "المصالحة"، لا مع "النظام"، بل مع "الذاكرة الوطنية"، بتعبيره، لحظة مغادرته الزنزانة الموحشة، عام 1990م، بعد سبع وعشرين سنة قضاها بين جدرانها الشائهة في سجن جزيرة روبن آيلاند المعزولة، عن رغبته الصّميّة، لا في التّشفي، وإنما في خلق عالم متسامح، مؤكداً أن إقامة العدل أصعب من هدم الظلم، ومتسائلاً: أيّ وطن هذا الذي يمكن الحلم بتحريره وإعادة بنائه إذا أُطلق العنان لمشاعر الانتقام تسفح كل هذه الدماء، وتدلي كل هذه الأشياء من أعمدة المشانق.

وكما يرى الباحثان مارك فريمان أن العدالة الانتقالية تركز على الطريقة التي ستعالج بها المجتمعات التي في حالة انتقال من الحرب إلى السلم أو من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي تركة التجاوزات الجسيمة و إن أهداف العدالة الانتقالية هي مجابهة هذا

¹ مارك فريمان و بريسيلاب هاينر، المصاحبة. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيويورك، 2004، ص 1

² محمد عز 'مرجع سابق'، (موقع الكتروني)

³ كمال الجزولي، العدالة الانتقالية من الموقع: <http://www.hurriyatsudan.com/?p=162175>

الفصل الأول: الاطار النظري للعدالة الانتقالية

الإرث، وهي تشمل العدالة الجزائية و التعويضية و الاجتماعية و الاقتصادية، و إن هذه العدالة تتمحور حول أربع آليات أساسية هي: أولاً تتبع مرتكبي الجرائم جزائياً و هذه المرحلة أساسية و الغاية منها تفادي ارتكاب انتهاكات جديدة و تدعيم قيم الديمقراطية و إعادة الثقة العامة في الدولة ثانياً تقصي الحقائق ومنح التعويضات للمتضررين ثالثاً إصلاح المؤسسات و رابعاً المصالحة (مواجهة الماضي وبناء المستقبل)⁽¹⁾.

من خلال هذه التعريفات للعدالة الانتقالية السابقة : نعطي تعريف فالعدالة الانتقالية ما هي إلا وسيلة لتجاوز روح التشفية والكرهية والعذوانية التي عانى منها المجتمع، وهي آلية فعالة لتجاوز التراكمات السلبية لانتهاكات حقوق الانسان، بصورة تساهم في انتقال متدرج الى الديمقراطية وعلى اسس راسخة، حيث تهيئ شروط التسامح والمصالحة والاستقرار داخل المجتمع، بعيدا عن ثقافة الثأر والانتقام والانتقائية، ومن اجل ان لا تتحول العدالة الانتقالية الى عدالة انتقام .

¹ مارك فريمان و بريسيلا ب هاينر، مرجع سابق، ص3

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

المبحث الثاني نشأة وأهداف العدالة الانتقالية

المطلب الأول : السيرة التاريخية للعدالة الانتقالية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية

جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات " نورمبرغ والقضاء على النازية" ⁽¹⁾، تمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها. وتمثلت أهم ميكانيزمات عملها في اتفاقية الإبادة الجماعية التي تم إقرارها، وإرساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاك حقوق الإنسان باسم الاستجابة للأوامر. في هذه المرحلة، شكل مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان مركز الاهتمام في مساع تحقيق العدالة ⁽²⁾.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي

أثناء الحرب الباردة، والتي حدثت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وفي هذه المرحلة فإن العدالة الانتقالية بدأت تظهر بشكل أكثر قوة ووضوحاً مع إقامة محاكمات حقوق الإنسان وتطبيق مفهوم مُسيس وذا طابع محلي أو وطني من العدالة الاجتماعية ارتبط بالهيكل الرسمية للدولة، وهنا تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت آليات أخرى مثل "لجان الحقيقة"، والتعويضات، أي إنه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطني بين الجناة والضحايا، وخلال هذه المرحلة تطور المفهوم وبرزت تجربة "لجان الحقيقة" خلال الفترات الانتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية .

بعد انشاء المحكمة الجنائية الدولية

بعبارة أخرى، أعطت الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات زخماً وحافزاً جديداً للعدالة الانتقالية، انتقل به من كونه مفهوماً رابطاً بين المرحلة الانتقالية للتحوّل الديمقراطي والعدالة (كما نشأ في أواخر الأربعينات)، إلى فضاء أوسع بحيث أضحي هذا المفهوم يتضمن منظوراً أوسع يقوم على إعادة تقييم شامل

¹ ديندار شيخاني ، العدالة الانتقالية ونظريتها ، 2007، من الموقع :

² المرجع نفسه <http://www.iraqmemory.org/inp/view.asp?ID=620> تم تصفحه يوم 2016/02/13 على الساعة 13.15 .

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

للوصول بمجتمع ما في المرحلة الانتقالية إلى موقع آخر تعد الديمقراطية أحد أهدافه الأساسية .

ثم كانت البداية الحقيقية لما يمكن أن يسمى تطبيق للعدالة الانتقالية، في محاكمات حقوق الإنسان في اليونان في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، وبعدها في المتابعات للحكم العسكري في الأرجنتين وتشيلي من خلال لجنتي تقصي الحقائق في الأرجنتين عام 1983 وتشيلي عام 1990 ومن بعد ذلك في العديد من دول القارة اللاتينية⁽¹⁾.

ويعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة في 1993 بداية لمشهد سياسي جديد شمل المرحلة الثالثة للعدالة الانتقالية، إذ أدى تكرار النزاعات إلى تكرار حالات تطبيق العدالة الانتقالية، كما ارتفعت الأصوات المنادية بالحد من الأخذ بمبدأ الحصانة ليصبح الاستثناء وليس القاعدة، وفي هذا السياق تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في 1994، ثم في 1998 تم إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أثرت هذه التطورات في الكثير من اتفاقيات السلام التي عقدت بعد ذلك، والتي أشارت إلى المحاكمات الدولية باعتبارها جزءا من عملية التسوية السلمية؛ من ذلك اتفاقية ليناس ماركوسيس الخاصة بساحل العاج. وفي هذه المرحلة، التي لا تزال مستمرة حتى الآن تتم الإحالة دائما إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى العودة لاستلهم نموذج محاكمات نورمبرغ، لاسيما مع دخول ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لحيز التنفيذ في 2004 وإقرار وجود المحكمة كآلية دائمة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان⁽²⁾.

¹ فاضل الطباشي ، مرجع سابق (موقع الكتروني)
² المرجع نفسه .

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

المطلب الثاني: أهداف العدالة الانتقالية

الهدف العام للعدالة الانتقالية هو التعامل مع الموروث المتراكم عبر عقود من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة⁽¹⁾. إذ تهدف العدالة الانتقالية إلى إعادة فرض المساواة وتحقيق المصالحة، لتشمل كافة الضحايا، و تحميل كافة الجناة المسؤولية بغض النظر عن هوياتهم، والقضاء بالمساواة في كافة إجراءاتها وعملياتها. وتمتاز عملياتها بأنها بالعقوبات حيناً وبالتصالح والعفو حيناً آخر، وهي تعيد بناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة إلى جانب ثقتهم ببعضهم البعض. و تتحدد أهداف العدالة الانتقالية في⁽²⁾:

- * تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة والانتهاكات السابقة لما قبل القيام بتجربة العدالة ، وإيجاد بدائل عن وسائل الانتقام خارج النظام القضائي التي من شأنها أن تُفاقم النزاع وتزيد من حدة الخلاف بين مكونات المجتمع.
- * تقديم بعض الحقائق الموضحة لتصرفات الجناة والتجارب التي مر بها الضحايا.
- * إيجاد آليات متنوعة للمساءلة والشفافية بحيث تكون شاملة بشكل يمنع وقوع المزيد من الانتهاكات واسترداد ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة والمساهمة في تدعيم وشرعية سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية.
- * استرداد ثقة المواطنين بالدولة وبناء صورة مستقبلية جديدة إيجابية بكل مكوناتها.
- * تمكين وتعزيز الضحايا من جهة والمجتمع ككل من جهة أخرى للتعافي والشفاء بعد ما تعرضوا له من عنف واضطهاد واستبداد.

¹ جميل عودة إبراهيم ،كيف نفهم أهداف العدالة ،الموقع :<http://annabaa.org/arabic/rights/2682>

² المرجع نفسه ، (موقع الكتروني)

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

المبحث الثالث : أدوات و آليات العدالة الانتقالية

المطلب الاول الادوات القانونية للعدالة الانتقالية

تمس الادوات القانونية في كل ما هو قانوني ، في حال تم مثلاً معرفة أحد المسؤولين بقدر كبير عن الانتهاكات لحقوق الانسان ، تتخذ الاجراءات ضده ، من ملاحقات و توجه له دعاوي قضائية ، وانصاف الاخر الطرف المظلوم الذي وقع عليه الظلم.

أ-الملاحقات و الدعاوي القضائية:

تعتبر الملاحقات القضائية في ظل العدالة الجنائية هي اول المحطات الاساسية ، عنصراً مهماً من عناصر التصدي المتكامل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك من اجل معاقبة مرتكبي هاته الانتهاكات ورد الاعتبار للضحايا⁽¹⁾.

وتشمل هذه تحقيقات قضائية في العادة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ، وكثيراً ما يركز المدعون تحقيقاتهم على من يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية⁽²⁾.

فالملاحقات والدعاوي القضائية تحقق هدفين مهمان يمكن تحديدهما بالنسبة الى المتابعات الجنائية في المراحل الانتقالية⁽³⁾:

- إعادة أو المساعدة على إعادة الكرامة الى الضحايا.
 - إعادة أو المساعدة على إعادة بناء الثقة الضرورية بين المواطنين والمؤسسات بالدولة.
- فقد يمكن اللجوء إلى مبادئ العفو والتسامح في مجتمع عانى ويلات الحروب والقمع والاضطهاد، ولكن ذلك لا ينفي ضرورة إجراء محاكمات عادلة ، هذه المحاكمات تعتبر ضرورية ليس فقط عندما يتعلق الأمر بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ولكن أيضاً من أجل تعزيز مبادئ المراقبة والمحاسبة والمساءلة في مرحلة يستعد المجتمع فيها لطي صفحة مؤلمة في تاريخه والبدء بمرحلة جديدة.

¹ خالد الشرقاوي السموني ، العدالة الانتقالية والمصالحة والانصاف ، 2014 ، من الموقع :

² المرجع نفسه. <http://www.hespress.com/orbites/243931.html> تم تصفح الموقع يوم 2016/02/16 على الساعة 12:10 .

³ نجيم مزيان مرجع سابق (موقع الالكتروني)

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

ب- جبر الضرر و التعويضات :

نشرح اولاً مفهوم الضحايا ثم التعويضات ، و الضحايا هم الأشخاص الذين تعرضوا بصورة فردية أو جماعية لضرر ما، انتهاكاً لحقوقهم الانسانية المتفق عليها دولياً ، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة المادية المختلفة ، أو تم المساس بشكل خطير بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل إنتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو للقانون الإنساني الدولي .وعند الإقتضاء ، و وفقاً للقانون المحلي، يشمل مفهوم "الضحية" أيضاً العائلة القريبة أو الأشخاص الذين تعيلهم الضحية بشكل مباشر، والأشخاص الذين لحق بهم ضرر نتيجة التدخل لمساعدة الضحايا في محنتهم أو لمنع إيذائهم⁽¹⁾.

أما التعويضات حددت الأمم المتحدة المبادئ الأساسية في أشكالها الخمسة التالية⁽²⁾ :

- الرد: رد حقوق الضحايا وممتلكاتهم
 - إعادة التأهيل : الدعم النفسي و المادي
 - التعويض سواء كان مادياً أو معنوياً
 - الترضية : الإقرار بالذنب و الاعتذار و النصب التذكارية
 - ضمانات عدم التكرار وتتمثل في اصلاحات المنظومات و القوانين ..
- التنمية ليست بديلاً للتعويضات لأن التنمية حق للجميع ، والتعويضات حق للأشخاص الذين تعرضوا للانتهاكات حقوق الإنسان ، حتى تعيد لضحايا إلى سابق عهدهم ، و تشمل برامج التعويضات عناصر مادية ورمزية ، وآنية ومستمرة ، و فردية وجماعية⁽³⁾ .
- هناك مقاييس ومعايير لجبر الضرر ينبغي الاستناد إلى المرجعية الدولية في موضوع جبر الأضرار يدخل في جبر الضرر التعويضات ، بحيث يتم تقديم تعويضات لضحايا الانتهاكات كما فعلت الشيلي حيث قدمت 1.5 مليار ونصف دولار ، فمن معايير جبر الضرر منها:

¹ كورد لادروج و تر : سعيد بن عريبة ، الحق في الانصاف وجبر الضرر لإنتهاكات حقوق الإنسان . جنيف ،

Switzerland، 2009 ، ص 32

² هيئة الأمم المتحدة ،التعويضات والتنمية ونوع الجنس . الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ، 2012 ، ص 4

³ المرجع نفسه ، ص 5

الفصل الأول: الاطار النظري للعدالة الانتقالية

* تتضمن مقتضيات القانون الدولي مبادئ ومعايير ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتتضمن مقتضيات صريحة تنص على حق الأشخاص ضحايا انتهاكات جسيمة في الاستفادة من وسائل للتظلم أمام الجهات المختصة على الصعيد الوطني. بل إن بعض الصكوك تتضمن مقتضيات صريحة تنص على حق الضحايا في التعويض وجبر الضرر⁽¹⁾.

* إن التعويض عن الأضرار التي لحقت بضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (مثل الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والنفي.....) تعترف الحكومات عبره بالأضرار التي لحقت بهم وتتخذ تدابير وإجراءات لمعالجتها، علماً بأن مبدأ التعويضات (سواء كانت مادية أو معنوية) أصبح إلزامياً بموجب القانون الدولي. وغالباً ما تتضمن هذه المبادرات عناصر مادية (كدفع مبالغ مالية للضحايا أو تقديم لهم خدمات صحيّة على سبيل المثال) فضلاً عن أعمال رمزية (كالاعتذار العلني أو إحياء يوم الذكرى).

ويمكن لجبر الضرر أن يشكل مدخلاً أساسياً للإصلاح المتجه نحو وضع ضمانات عدم تكرار ما جرى وإرساء مقومات بناء المستقبل، و ليس هذا فقط بل ينبغي العمل على ضمان تمتع الضحايا، كمواطنين، بكامل حقوقهم، بما فيها حق المشاركة في مسلسل الإصلاحات لتعزيز بناء دولة القانون والمؤسسات².

¹ كورد لادروج، المرجع السابق، ص 33

² نجيم مزيان، مرجع سابق ص4.

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

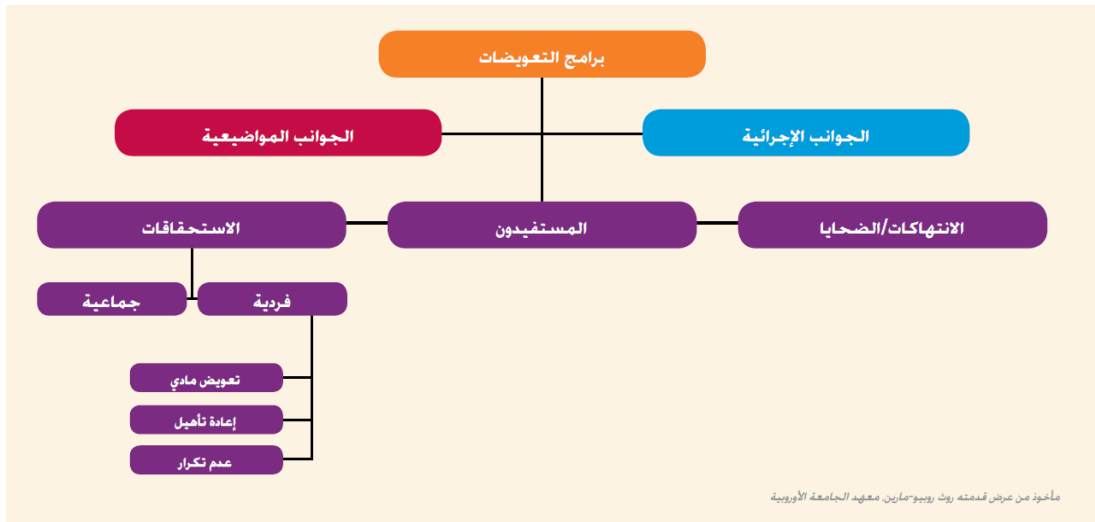
في هذا السياق نذكر بعض الأمثلة لجبر الضرر في هذا الجدول :

جدول يوضح لبعض الدول التي قدمت تعويضات لضحايا

الدولة	السنة	التعويضات
الشيلي	1996-2008	دفعت حكومة تشيلي أكثر من 1.6 مليار دولار معاشات تقاعد لبعض ضحايا نظام بينوشي وأرست برنامجاً متخصصاً للعناية الصحية للناجين من الإنتهاكات. وترافق ذلك باعتذار رسمي من الرئيس
المغرب	2004	منحت الدولة المغربية تعويضات فردية وجماعية على أكثر من 50 عاماً من الانتهاكات الواسعة النطاق. ويتضمن ذلك تمويل المشاريع المقترحة من المجتمعات المحلية التي استُبعدت في السابق عمداً من برامج التنمية لأسباب سياسية
سيراليون	2010	اعتذر رئيس سيراليون رسمياً للنساء، ضحايا النزاع المسلح في بلاده منذ 10 سنوات. ويدخل هذا الاعتذار ضمن الجهود المبذولة لتوزيع تعويضات متواضعة للضحايا الذين يستوفون الشروط، وتأمين إعادة التأهيل ومنافع أخرى لهم

المصدر : اعداد الطالب

من خلال الجدول دولا مستها تجربة العدالة الانتقالية و قامت هذه الدول بإنشاء لجان الحقيقة للبحث في الموروث الماضي المليء بالتجاوزات ، وخلال البحث و التحقيق مع الضحايا قدمت اللجنة تعويضات لجبر ضررهم ، وتمثلت التعويضات في تعويضات مادية (اموال ، سكن ، علاج...) أو تعويضات مغنوية (اعتذار ، ..)



مخطط يوضح برامج التعويضات. المصدر⁽¹⁾:

¹ هيئة الأمم المتحدة، "التعويضات والتنمية ونوع الجنس"، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، نيويورك، 2012، ص3

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

المطلب الثاني الأدوات السياسية للعدالة الانتقالية:

أ- إنشاء لجان و هيئات الحقيقة

"لجان الحقيقة"، وهي لجان الحقيقة "تقوم بتحقيقات رسمية في أنماط الانتهاكات التي وقعت في الماضي لوضع سجل تاريخي دقيق لما وقع من الأحداث وإصدار تقرير بشأنها يتضمن مجموعة من التوصيات بإجراء تعديلات على القوانين وإصلاح المؤسسات وأيضاً لفهم الأسباب الكامنة وراء تلك الانتهاكات الخطيرة، كما في حدث في عدد من البلدان مثل: جنوب إفريقيا، والمغرب"⁽¹⁾.

وقد تأخذ هذه اللجان مسميات مختلفة. ففي الأرجنتين وأوغندا وسيريلانكا أنشئت "لجان خاصة بالمختفين"، وفي هايتي والإكوادور أنشئت "لجان الحقيقة والعدالة"، وفي تشيلي وجنوب أفريقيا وسيراليون وجمهورية يوغسلافيا السابقة "لجان الحقيقة والمصالحة"، وفي تيمور الشرقية "لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة"، وفي المغرب "هيئة الإنصاف والمصالحة"، لقد شكل موضوع الكشف عن الحقيقة إحدى أهم التحديات الكبرى في تجارب الانتقال الديمقراطي وذلك للأسباب التالية:

- رغبة الضحايا وعائلاتهم و الجماعات والأفراد في معرفة حقيقة من هو المسؤول عن كل تلك الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان؟ ما هو مصير المختفين؟ أين توجد أماكن الدفن؟ إلى غير ذلك والرغبة في عدم طمس الماضي والذاكرة الجماعية⁽²⁾.

و لقد أخذت عبر التاريخ العديد من التجارب و أخذت اللجان عدة مسميات لكن قبل هذا هناك مجموعة من الأسئلة تطرح على اللجان في من يؤسس و يشكل اللجنة؟ من هم الأطراف والشروط التي تتوفر فيهم؟ وكيفية عمل ونشاط اللجنة في البحث عن الحقيقة؟ اما فيما يخص تعيين أعضاء معظم لجان الحقيقة من خلال إجراءات اعتمدت على حسن تقدير الهيئة القائمة بالتعيين، بعد قليل من التشاور مع المجتمع المدني أو دونه. وكان هذا هو الحال على سبيل المثال في الأرجنتين وتشاد وتشيلي وهايتي وأوغندا. ومع ذلك ففي السنوات الأخيرة أصبح اختيار أعضاء اللجان يتم بصورة متزايدة عبر عمليات خلاقة أكثر وتعتمد على المزيد من التشاور. والدرس الأساسي الذي نتعلمه من لجان الحقيقة

¹ هيئة الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص3

² السيد الزهرة، ماهي مهمة اللجنة وماذا نتوقع منها، 2012، الموقع الإلكتروني: http://www.albasrah.net/ar_articles_2012/0112/zahra_080112.htm

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

الماضية هو أن اللجنة تحظى بالمزيد من التأييد الشعبي والدولي عندما يتم اختيار أعضائها عبر عملية تقوم على التشاور وعندما يكون قد تم عمل محاولات أمينة لضمان التوازن العادل في تمثيل مختلف الآراء السياسية والجماعات العرقية والدينية والجنس الاجتماعي⁽¹⁾.

و بعد أن تتأسس اللجنة تتحد لها مجموعة من المتغيرات من تحديد الوقت لها و تحديد الأهداف والصلاحيات و تحديد العقوبات و المتابعات والوظائف..

اما عملها و نشاطها فيتمثل في البحث و جمع الحقائق و لكن قبل هذا تقوم برسم خطوات لعملها(تتلقى الشهادات ، معالجة المعلومات ،جلسات الاستماع العامة ، الدعم المعنوي ،اصلاح المؤسسات ، التقارير النهائية) و التي سنتطرق لكل خطوه او مهمة بالشرح

• تلقى الشهادات من الضحايا والشهود الذين شهدوا الجرائم و الانتهاكات .

وذلك عن طريق البحث والتحقيق يعمل بها باحثون ذوو مهارات بحثية عالية ومعرفة كبيرة بمراكز الدراسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والأرشفات المحلية المعلومات الرئيسية الأخرى.

وعلى الناحية الأخرى تضم وحدات التحقيق موظفين ذوي خلفيات قانونية أو خبرة في تنفيذ القوانين.

• معالجة المعلومات:

على لجان الحقيقة أن تتعامل مع كم هائل من المعلومات التي يجب أن تنظم وتصنف، وهذا يتطلب، من بين ما يتطلب، قاعدة بيانات فعالة لتخزين وتنظيم واسترجاع السجلات والمعلومات. وبصفة عامة فإن اللجان التي تقوم بعمليات تجميع وتحليل المعلومات بصورة منضبطة تستطيع أن تدافع عن النتائج التي توصلت إليها على أسس علمية.

• جلسات الاستماع العامة:

تمنح الضحايا فرصة سرد قصتهم أمام الجمهور العام (خاصة لو كانت الجلسات مذاعة تليفزيونياً أو بالراديو) تكون اللجنة قد اعترفت رسمياً بالأخطاء المرتكبة في الماضي وشجعت على تفهم الجمهور للضحية وتعاطفهم معه، وبتشجيع التغطية الإعلامية لأعمالها

¹ السيد الزهرة ، الموقع السابق.(موقع الكتروني)

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

وقضاياها على مدى فترة طويلة من الوقت، وبوجه عام بتحفيزها لعملية صياغة خطاب وطني أصيل حول الماضي⁽¹⁾.

• الدعم المعنوي:

في جنوب أفريقيا استخدمت لجنة الحقيقة والمصالحة أربعة متخصصين في الصحة العقلية ووفرت التدريب للموظفين على استشارات الصدمات النفسية، كما استخدمت "مرشدين" عملهم هو توفير المساندة المستمرة لمقدمي الشهادات في جلسات الاستماع العامة. ومن الجدير بالذكر أن موظفي اللجنة أنفسهم يمكن أن يصابوا بالصدمة النفسية من العملية وقد يحتاجون إلى دعم نفسي.

• التقارير النهائية

غالباً ما تكون اللحظة الفارقة بالنسبة للجنة الحقيقة هي الانتهاء من وضع تقريرها النهائي ونشره. وغالباً ما كانت التقارير النهائية هي الإرث الباقي للجان،

وهذه اللجان عبارة عن هيئات مؤقتة، غالباً ما تعمل لمدة عام أو عامين. وتتجلى سماتها حسب - مارك فريمان و بريسيلاب هاينر - في كونها هيئات معترف بها رسمياً مفوضة من قبل الدولة و تتمتع بقدر من الاستقلال القانوني و عادة ما تنشأ في غمار عملية تحول وانتقال، إما من الحرب إلى السلام أو من الحكم التسلطي إلى الديمقراطي و تصب اهتمامها على الماضي و تكمل عملها بتقديم تقرير نهائي يضم استنتاجاتها وتوصياتها⁽²⁾.

ورغم هذه التسميات ، فان أهدافها تبقى مشتركة كإثبات الحقيقة بشأن انتهاكات الماضي و محاسبة مرتكبيها و توفر منبراً عاماً للضحايا ، كما توصي أيضاً بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة وتعزز المصالحة و تساعد على تعزيز التحول الديمقراطي. كما أنها هيئات غير قضائية، مما يجعل صلاحياتها أقل بكثير من سلطات المحاكم، فليس لها سلطة السجن، وليس لها سلطة إنفاذ توصياتها⁽³⁾.

¹ مارك فريمان و بريسيلاب هاينر مرجع سابق ، ص25

² لجنة الانصاف و المصالحة، مذكرة تقييم أولي لهيئة الانصاف والمصالحة، المغرب ، 2005، ص6

³ المرجع نفسه ، ص8

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

ب- إصلاح المؤسسات:

كثيرا ما تحتاج البلدان التي عاشت عهدا من الديكتاتورية وخرجت منها إلى تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياساتها، بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى ، وتستهدف إصلاح المؤسسات التي لعبت دورا في هذه الانتهاكات (غالبا القطاع الأمني والمؤسسات العسكرية والمؤسسات الشرطة والمؤسسات القضائية.. وغيرها)، وإلى جانب تطهير هذه الأجهزة من المسؤولين غير الأكفاء والفسادين، غالبا ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحيانا دستورية. وهناك ثلاث وسائل تمكن من بلوغ هذا الهدف:

- 1) إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.
- 2) إزالة التمييز العرقي أو الإثني أو الجنسي القديم العهد
- 3) منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في الاستفادة من شغل مناصب في الإدارات والمؤسسات العمومية.

المطلب الثالث الادوات الاجتماعية: (احياء الذاكرة ، النصب التذكارية ، النوع الاجتماعي)

أ-احياء الذاكرة والنصب التذكارية

من المستحيل تجاهل الماضي، إذ ثمة مبرر آخر وهو أنه من المستحيل تجاهل الماضي أو نسيانه، فهو دائما يطفو على السطح ، حيث صرح الرئيس الجنوب الافريقي "نيلسون مانديلا" ذات مرة: "نعم للصفح ، لا للنسيان ."
وللمعارض البولندي أدام مشنيك في نفس السياق عبارة ذاع صيتها يقول فيها: "عفو عام لا فقدان للذاكرة" (1).

ونذكر بعض الأمثلة لتخليد الذكرى:

- المتاحف والنصب التي تتقف الرأي العام بشأن الانتهاكات الماضية، مثل متحف الذاكرة في تشيلي والمخصص لعرض تاريخ الدكتاتورية العسكرية وتوثيق انتهاكاتها.
- الاماكن التي تم تحويلها للدلالة على موقع حصلت فيه انتهاكات ، مثل سجن سابق في جوهانسبورغ ، أصبح اليوم المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا.

¹ عبد القادر محمد ،العدالة الانتقالية، 2008 ،من الموقع :<http://www.sudan-forall.org/forum/viewtopic.php?p=25190&sid=b3eea43176c8020d98d5d5a07aa82238>

الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

-أنشطة إحياء الذكرى، مثل التظاهرات السنوية في 24 مارس في الأرجنتين، التي تشكل ذكرى بداية الدكتاتورية العسكرية في سبعينيات القرن الماضي.

ب-النوع الاجتماعي:

تعد احدى آليات العدالة الإنتقالية وسيلة لتحقيق العدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي عبر الكشف عن أنماط انتهاكات متّصلة بالنوع الاجتماعي . وعلى الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد لأبعاد النوع الاجتماعي في النزاع، ما زال من الضروري إدماج شؤون العدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي في العديد من مبادرات العدالة الانتقالية.

ويرى خبراء المركز الدولي للعدالة الانتقالية "أنه يمكن لآليات العدالة الانتقالية أن تساعد الناشطين في مجال النوع الاجتماعي على تحدّي الأسباب الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين، من خلال الإقرار علناً بالعوامل التي أتاحت ارتكاب هذه الانتهاكات. ويمكن للتوصيات الصادرة عن لجان الحقيقة ومبادرات جبر الضرر أن تتحدّى الممارسات التمييزية التي تسهم في إضعاف المرأة خلال فترات القمع والنزاع"⁽¹⁾.

¹ مروة نظير، العدالة الانتقالية قراءة مفاهيمية معرفية ، 2011، من الموقع :

<http://www.globalarabnetwork.com/studies/3979->